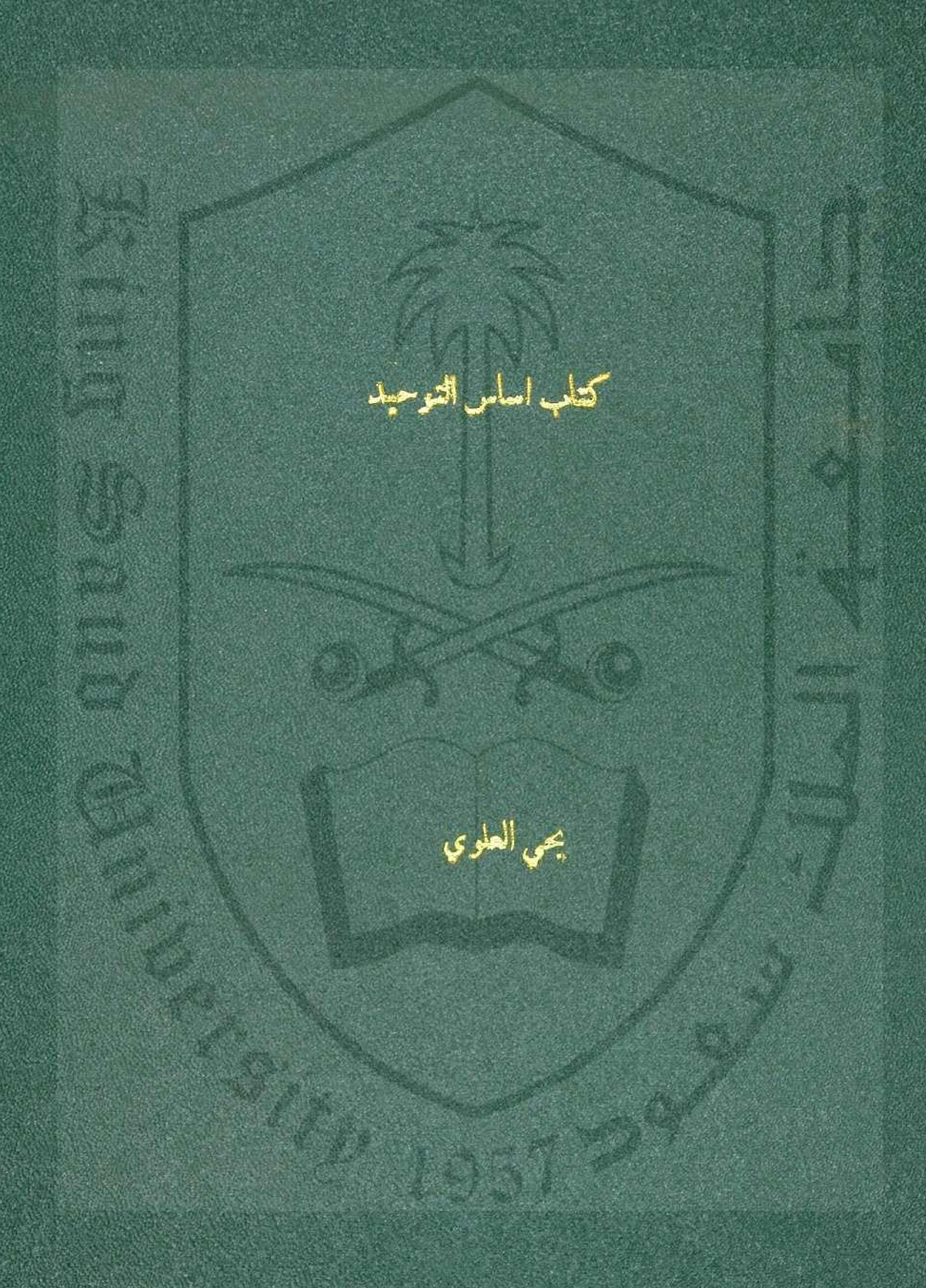


كتاب اساس التوحيد

يحي العلوي

٢١٤ك أساس التوحيد فى علم الكلام، تأليف العلوى،
ع٠ يحيى بن قاسم - كان حيا سنة ٤٠٨هـ.
بخط المؤلف سنة ٤٠٨هـ.
١٤ ق مختلف المسطرة ٢٥×١٨,٥سم
نسخه حسنة، خطها نسخ مشكول
١٥٥٥ ١- اصول الدين. ا- المؤلف.
ب- الناسخ. ج- تاريخ النسخ.



عافاه الله عمه لو

كتاب أساس التوحيد في علم الكلام جمعه [illegible]

يحيى بن قاسم بن عبد الله بن قاسم العلوي كان الله عز وجل له وكتبت ظاهره [illegible]

وما في رسوم منشر [illegible]

كتاب أساس التوحيد

يحيى العلوي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

فصل من علم حاله بنفسه والبديهة والمشاهدة والخبرة ومخبر

التواتر والقسمة الدائرة وقصد المخاطب المبين غالبا والامر

القريب الجلي ومتعلق الفعل ومميز الجنس فقد علم ما يجب

عليه من فعل او ترك شاقين يسوغ الاخلال او الفعل ذم القادر المختار

عاليا والواجب العقلي فقط معرفة الله وقضاء الدين ورد الوديعة

وشكر المنعم وتركها قبيح كفعل الظلم والكذب والعبث والشرعي الصلوة

والزكوة والحج والصوم ونحوها وتركها قبيح كفعل الزنى والقتل ونحوه

والواجب على الله تمكين المكلف وبيان الخطاب وعوض المولم

وقبول التوبة واثابة المطيع واللطف للمتعبد والانصاف والاغاثة

فصل النظر مشترك بين نظر العين والمقابلة والانتظار والرحمة

والفكر وهو المعنى الذي متى وجد في الواحد منا اوجب كونه متفكرا

وهو اول واجب لانه طريق المكلف الى معرفة الله وهي

واجبة لانها لطف يقرب المكلف الى امتثال ما كلف به اذ

معرفة الصانع المثيب المعاقب داعية وزاجرة له لعلمه

بالنفع والضرر فيجب تحصيل اللطف لانه يجري مجرى دفع

الضرر عن النفس ولو مظنونا باخف منها وما جرى مجراه

وجب لوجوبه اذ هو كالوصلة الى الواجب الذى لا يعرى
عنه مكلف فصل والشرط فى وجود النظر القدرة
عليه والتحرز عما يخله بنية مخصوصة وفى تولده
العقل والعلم بالدليل ووجه دلالته فهل يولد العلم
فصل وهو طريق المعرفة فقط لا البديهة لاختلاف
العقلا ولا المشاهدة لانتفائها الآن مع سلامة الحواس وارتفاع
الموانع الثابتة ووجود البارى تعالى ولا التواتر لعدم استناده
الى المشاهدة باب فى التوحيد عشر مسائل الاولى
اثبات صانع العالم خلاف الملحدة وبعض الفلاسفة

لنا ان الجسم محدث لحلول العرض فيه خلاف
بعض الفلاسفة وحفص والاصم اذ بحركته او سكنه
يتعين عن حاله الاول بامر سواه لانه موجود وغير مقدور لنا
وقول بعض الفلاسفة بقدم العرض من دون تجويز عدمه
اذ حركة الجسم بعد سكونه لا تبقى فيه للتضاد ولا انتقال الى
سواه لعدم تحيز العرض اذ اللازم التماثل فى اعراض جنسه
الزمان ولانه قد يعدم الذات لا يخرج عن صفة القدم
فى كل وقت والا افتقرت الى مؤثر من فاعل يحدثها
او علة محدثة فلا تؤثر او علة مثلها ان

او معدومه وهو مقطعة الاختصاص ولان الموجود

اما الوجود اول ام لا الاول المحدث والثاني القديم

وقول بعض الفلاسفة بتعري الجسم عنه فيما مضى مردود

باستمرار ما حيل له بالمشاهدة من التحيز في الامكنة والازمنة

وما يجوز عليه من الانتقال فيها وما يستحيل عليه من الكون

في حيزين في وقت واحد وكذلك العرض والاجوز ان اخلو

كثير من الاجسام من الحركة والسكون فثبت لزوم العرض المحدث

وما لم يخل منه ولم يتقدمه وجب له الحدوث اضطرارا

والاحتياج الى محدث كافعالنا المحتاجة في وجودها

بحسب قصودنا الحدوثها وخلوص دواعينا المحققة

او المقدرة الى ايجادها من غير صارف ولا اشتراك

افعالنا والجسم في علة الحدوث يجب الاشتراك في

الحكم وهو الاحتياج الى المحدث فثبت ان له صانع

العالم وهو الله تعالى الثابت انه قادر فيما لم

يزل على ما يصح ايجاده لا فاعل فيه والفاعل

هو الموجد لبعض مقدوره ومعنى القادر المحض

المتصف لكونه على انه يصح منه الفعل مع سلامة الأحوال

ووقوع فعل الباري تعالى يصح لنا انه قادر على الممكن

المتعذر على غيره كما في الشاهد ولاشتراكهما في صحة
وقوع الفعل يجب الاشتراك في الحكم وهو القدرة

الثالثة أنه عالم فيما لم يزل وهو المختص بصفة
لكونه عليها يصح منه الفعل المحكم وهو المترتب
المنتظم بلا مانع تحقيقا أو تقديرا ابداعي حكمة
هي فعل خير لفاعله فيه غرض صحيح ووقوع
الفعل المحكم ابتدا من الباري في المقلة والمظلة
[المحكم لا يقع ابتدا من غير عالم]
وما فيهما أوضح دليل على أنه عالم ولاشتراكهما في علة صح
الحكم يجب اشتراكهما في الحكم وهو العلم

الرابعة أنه تعالى حي فيما لم يزل وهو المختص بصفة
لكونه عليها يصح أن يقدر ويعلم ولأنه قادر عالم يجب
أن يكون حيا كما في الشاهد ولاشتراكهما في علة القدرة
والعلم يجب اشتراكهما في الحكم وهو الحيوة الخامسة
أنه سميع بصير فيما لم يزل وهو المختص بصفة لكونه عليها
يصح أن يدرك المدرك إذا وجد لا بسامع ومبصر فيه
وهو المختص بصفة لكونه عليها يصح أن يدرك في الحال
ولأنه حي لا آفة به لانتفاء الجارحة المختصة بالجسمية

المحدث فيجب أن يكون سميعا بصيرا وما السميع البصير
في الشاهد إلا الحي الذي لا آفة به لا ما يوف في السهما
السادسة أنه قديم فيما لم يزل وهو الموجود الذي
لا أول لوجوده لأن القدرة والعلم أوجبا وجوده
خلاف المعدوم لتعريه عنهما واقتداره على الجسم المحدث
العاجز عن إيجاد مثله لعدم التخصيص دلنا على أن لا
أول لوجوده إذ الموجود إما لوجوده أول أم لا الأول
المحدث والثاني القديم وقدمه دليل استمرار وجوده

نفسك ولأنه يستحق هذه الصفات لذاته ولا ينفك
عنها بحال ولا يحتاج في ثبوتها إلى غيره وجب أن يكون
قادرا عالما قديما حيا سميعا بصيرا فيما لم يزل وفيما
لا يزال قادرا على جميع أجناس المقدورات عالما بجميع
أعيان المعلومات إذ لا اختصاص لذاته بجنس ولا
عين فلم تختص خلاف القادر بقدرة والعالم بعلم
وينفرد سبحانه بالقدرة على الجوهر واللون والريح
والطعم والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والشهوة والنفرة والحيوة والقدرة والفناء
على أعيانها وأجناسها من كل جنس ما لا يتناهى وأقدر
العباد على الكون والاعتماد والتأليف والصوت والألم
والظن والاعتقاد والإرادة والكراهة والفكرة
ويقدر سبحانه على أجناسها وهم كذلك ورد قول
الأشعرية بأنه يستحقها لمعان قديمة هي هو ولا هي
غيره بالمناقضة ولأنه قد ثبت قدمه لغير معنى قديم

فيجب في باقي صفاته كذلك اذ لا يصح بفاعل لانه قديم ولا علة
محدثة لتأخرها عنها ولا قديمة والا وقع التماثل ولا
معدومة لانقطاع الاختصاص وقول الكرامية ان تلك
المعاني قائمة بذات الباري ان القيام بالذات هو الحلول
فيها والمحال محدثة وقول هشام انه يستحقها لمعان محدثة
ان يكون فوقه اعلم منه وان يكون غير متصف بها قبل
فلا يفعل حتى يحصل ولا يحصل حتى يفعل السابعة
انه لا يشبه المحدثات لانه أجرت الاجسام وبعض الاعراض
العاجزة ورد قول الحشوية بانه جسم بان يفعل محدثا
ويقدر بفاعليتها وقول الكرامية بنفي صفات الجسم بعد اثباته
بالتناقض اذ ذلك من لوازمه لان كل جسم طويل عريض عميق
الثامنة انه غني وهو الحي الذي ليس محتاج منتفي
الدواعي الى جلب منفعة هي لذة وسرور فالاولى معنى
يدرك لمحل الحيوة فيه مع الشهوة والثاني علم الحي
او ظنه او اعتقاده بان له في الفعل جلب منفعة ولو بعد

كالطاعات او دفع مضرة هي الم وغم فالاول معنى يدرك لمحل
الحيوة فيه مع النفرة عنه والثاني علم الحي او ظنه او اعتقاده بان
عليه في الفعل جلب مضرة او فوت منفعة ولو بعد كالمعاصي لانه تعالى عين
منتفية ولاما فيه لذاته والا وجب له عموم المتشابهات والمنفرات
اذ لا اختصاص للذات كالعلم والقدرة ولا وجب لهذه دفعة
وا عدم هذه جملة لعلمه بالنفع والضرر مع القدرة ولا بالفاعل
لنفيه ولا المعنى قديم لمشاركته له في القدم ولا محدث ومنه لانه لعلم مقطعة
الاختصاص ولا محدثة والا وجب ايجادها والمنتهى معا ولا ينقار
محدث لاتصافه التاسعة انه لا يرى بالابصار
في الدارين خلافا للمجسمة وتشرب الاشعرية
برؤية المؤمن غير المعقولة لا في جهة وضرار بتغير
هذه الحاسة ورد بعدم ذلك الان مع سلامة
الحواس وارتفاع الموانع ووجوده تعالى وهذه الصحة
للمرئي ولان من حقه ان يكون مقابلا او في حكمه كالمحدد
والله قديم ولتوقف الاستدلال بالسمع على الحكمة
والعلم بقبح القبائح واستغنائه عنها دون غيرها وبتغ

الرؤية والعقيم الثاني فمنه توسيط المدح بلا اختلاف وفيه
ولا في الدنيا والكفار بقوله لا تدركه الأبصار وخالف
الأشعري وضرار في الآخرة للمؤمن وبشر والأشعرية
في الإحاطة لنا أن إدراك البصر رؤيته للمرائي والإضافة
إدراك ببصره ومارأه وعكسه وأن التمدح بنفي الإدراك
راجع إلى ذاته وإثبات الرؤية توجب قلب الذات إلى أخرى
تصح عليها الرؤية والانقلاب خروج الموصوف عن صفة
ذاته ولا يجوز اتصافه في الآخرة بصفة لم تكن عليها في الدنيا
فوجب نفيها وسيه في الدارين كما لا تأخذه سنة ولا نوم والمضاف
محذوف في قوله إلى ربها ناظرة كما في واسأل القرية أو منتظرة
للثواب العاشرة أنه واحد لا ثاني له متفرد بصفات
الإلهية على حد لا يشاركه فيها مشارك خلاف ثنوية النور
والظلمة ومجوس يزدان وأهرمن ومثلثة النصارى ورد
على الجميع بأن القدم صفة ذاتية توجب التماثل كالسواد بين
الاشتراك في جميع الصفات الذاتية وإلا كانا مثلين مختلفين
وباختلاف مرادهما نحو تحريك الجسم وتسكينه

٧

امتنع أن يكون له مثل لأنهما إن يوجد الضدين معا
أو لا أو أحدهما بطل الأولان للتضاد والتعري
أو العجز وصح الثالث للقديم القادر الحي العالم فيما لم
يزل دون العاجز المحدث وبحجته النور والظلمة
المجوس ولذلك أهرمن الذي هو الشيطان وبقوله فاعلم
أنه لا إله إلا الله وما اتخذ الله من ولد ولو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا فصحت مسائل التوحيد باب في العدل
عشر مسائل الأولى أن الله تعالى لا يفعل القبيح لأن
عالم الذات الغني عن فعل القبيح العالم باستغنائه عنه
لا يختار فعل القبيح خلاف المجبرة ولا يخل بالواجب لعلمه
بوجوبه وغناه عنه واقتداره على أدائه وأفعاله
كلها حسنة لأن فعل العالم إما أن يسوغ ذم فاعله
أو لا فالأول القبيح والثاني الحسن الثانية
أن أفعال العباد حسنها وقبيحها منهم لا من الله تعالى فلك
الجهمية منه وضرار وكسب العبد والأشعرية

جعلوا المتعديات من الله والمبتدأت منه وكسب العبد
لنا أنها توجد بقصدنا وداعينا وتنتفي بكراهتنا مع
سلامة الأحوال إما محققا وإما مقدرا فلو كانت من الله
لجرت مجرى الصور التي لا نقدر على إيجادها ولا نمدح ونذم عليها
ولا يتعلق بها أمر ولا نهي ولصح أن يسميه تعالى بفعله ظالما كافرا
وزانيا ومقالة الكسب فرارا من قبح الأمر والنهي ولا بد من أن ينسبوه
لله كالجهمية أو للعبد كمقالتنا وقوله تعالى والذين إذا فعلوا فاحشة
وما عملت من سوء ومن يكسب خطيئة أو إثما الثالثة أنه لا يثيب أحدا إلا
بعمله ولا يعاقبه إلا بذنبه وجوزت المجبرة إثابة العاصي وعقوبة
المطيع ورد بأن الثواب خلاف التفضل والعوض وهو المنافع المستحقة
على وجه التعظيم وتعظيم المسيء قبيح ولأن عقاب المحسن ظلم وهو ضرر
عار عن جلب منفعة ودفع مضرة وعن استحقاق والحشوية يوجبون
تعذيب الأطفال بذنوب آبائهم ورد بقوله تعالى ولا تزر وازرة
وزر أخرى وكلا أخذنا بذنبه ولا ذنب للأطفال إن الله لا يظلم الناس
شيئا ونهى رسول الله صلى الله عليه عن قتلهم الرابعة أنه لا يجوز
إطلاق القول بأن المعاصي من قضاء الله وقدره من غير تقييد

بعلم لأنهما بمعنى خلق وغيره فيوهم الخلق وجوزت المجبرة خلقه للأفعال
دون الأمر بها ونحوهما المشتركة كاليد والوجه والمعنى والضلال بلا
تقييد ولأنه لا يجوز الرضى بالمعاصي كالإسقام والبلاء والتمحيص فعل الله وقول
النبي صلى الله عليه وآله القدرية مجوس هذه الأمة

الخامسة

أن الله لا يكلف أحدا فوق طوقه ورد قول المجبرة بأن الكافر كلف الإيمان وهو لا
يقدر إذ القدرة عندهم مقارنة وموجبة لمقدورها غير صالحة للضدين
بأن تكليف ما لا يطاق قبيح والله يتعالى عن ذلك كما يقبح من أحدنا وبعدم إيمان
الكافر حين مات على كفره وقد كلف بلا خلاف وتكذيب الله القائلين بعدم الاستطاعة
ويبطل المقارنة وتثبت صلاحيتها للضدين لو استطعنا لا يكلف الله نفسا إلا
وسعها إلا ما آتاها فاتقوا الله ما استطعتم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم

السادسة

أن العباد الخارج عن مقدورهم إحداثه الله تعالى فعله وقول المجبرة
بقبحه والثنوية والمجوس بفعل الظلمة والشيطان والطبائعية
بالطبع مردود بحدوث العرض وبأنه لا قديم سوى الله ولأن العرض
والجماد بلا حياة ولا قدرة ولأن الحيوان قادر بقدرة الله لا يتعدى
بفعله وهو غير محصور وأن المريض لا يوجده وينفيه متى شاء
فثبت احتياجه إلى فاعل وهو الله تعالى الذي خلق فسوى خيرا للعباد

من الله اما الاستحقاق واما مجموع العوض والاعتبار وهو بدعو المكلف
الى فعل ما كلف به ولولا كان ذلك ظلما او عبثا استظهار بتمنى اهل
البلاء في الاخرة أن لو كان الله زادهم من غلبة كفرت عنه ذنوب سنه

فصل

والعوض المستحق على غير الله تجب فيه الموازنة كالارش وعليه تعالى يجب ان يكون
اشق من الالم مميزا عن ثواب المكلف اما زيادة او تخفيفا موفرا له او لمظلومه
ان كان كالاطفال والبهائم المحشورة لتوفير ذلك ثم الى ربهم يحشرون ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة بلا خلاف في وجوب الانتصاف بالمقاصة
بالاعواض المستحقة على الالم عند عامة اهل العدل او بالثواب او احمل
العقاب عند المجبرة **السابعة** ان الله لا يريد
الظلم ولا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد خلاف المجبرة ورد بقبحها
منا فكيف من البارئ الذي لا يفعل القبيح وبان العاصي لا يسمى مطيعا
لله بل للشيطان وليس مخالفة العاصي تدل على الغالب بانه مخلى
ليصح التكليف وحين امر ونهى لا يدل على عجزه وما ورد ولو شاء الله ما فعلوه
ونحوه على الاجبار وابطال المدح والثواب والذم والعقاب وعورض
بنحو وما الله يريد ظلما للعباد ولذلك كان سيئة عند ربك مكروها

نبينا صلى الله عليه وآله في التوراة جاء الرب من سيناء واشرق من ساعير
وانور واستعلن من جبال فاران

باب الوعد والوعيد

وهو اعلام الشارع فاعلها الغير بنفعه او ضرره في المستقبل والوعد
اعلام موصل النفع الى الغير في المستقبل والوعيد اعلام موصل الضرر
الى الغير في المستقبل وفيها عشر مسائل **الاولى** ان من وعده
الله بالثواب من المؤمنين ومات على ايمانه خلده الله في الجنة في نعيم لا ينقطع

الثانية

ان من توعده الله بالعقاب من الكفار ومات مصرا على كفره خلده الله
في النار في عقاب لا ينقطع

الثالثة

ان من توعده الله بالعقاب من الفساق ومات مصرا على فسقه
خلده الله في النار في عقاب لا ينقطع لان النبي صلعم اذن بذلك واخبر
به وهو الصادق بظهور المعجز على يديه وخالف المرجئة فلم
يقطعوا بخلودهم في النار ورد بتوعد الله العصاة بالخلود في قوله
تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها ابدا ومن نعم كل

عاصٍ كما عمت بان مطيع في قوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله
والفاسق عاصٍ بلا خلاف والخلود الدوام لتاكيده بالتابيد واخلاف الوعيد
يكشف عن الكذب الذي هو قبيح والله تعالى عن ذلك وبقوله صلعم من تحسى سما
فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها ومن تردى او وجا بطنه
ومن علق سوطا بين يدي سلطان جائر الاخبار

الرابعة

ان فاعل الكبيرة من هذه الامة يسمى فاسقا لا كافرا خلاف الخوارج ولا مومنا
خلاف المرجية ولا منافقا خلاف الحسن لنا عليهم الاجماع على تسميته فاسقا
وان زايد واله الكفر والايمان والاجماع حجة لتوعد من خالفه بالنار في قوله
ويتبع غير سبيل المومنين نوله ما تولى ونصله جهنم ولان الكفر في الشرع يقع على معاصٍ
مخصوصة كالالحاد وتكذيب الرسل وانكار البعث ونحو ذلك احكام مخصوصة
كحرمة المناكحة والموارثة واهدار الدم ونحوه واحكام الفسق باجماع الصحابة بخلاف
ذلك ولجواز ملاعنة الفاسقين ولان تسميته مدح وتعظيم والفاسق يستحق
ذلك بلا خلاف مثل الفاسقين وسمى رسول الله الزاني وشارب الخمر فاسقا فلما ثبت انه
الفسق اخذ من احكام المومن طرفا ومن احكام الكافر طرفا والله اعلم

الخامسة

الخامسة ان شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمومن
التايب لا الكافر والمصر على الكبيرة خلاف المرجية فيه
لنا قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع فاخبر بامر لا يجوز عليه
الكذب الذي هو قبيح بنفي الشفاعة لجنس الظلمة من كل شفيع والفاسق
ظالم لتعديه حدود الله فلا تشفع الا كالمتكلمين ان تقع لزيادة المنافع
لا لدفع الضرر فاغفر للذين تابوا فلو شفع لظالم وقبل الشفاعة وانقذ
من في النار لسقط معنى الآية او زاد لسقطت منزلته في المقا م
المحمود وعن رض قوله صلى الله عليه وآله شفاعتي لاهل الكبائر
بزيادة ليست في رواية الحسن البصري بعد التوبة او ما فيه احادي لا يوصل
الى العلم وبقوله ذخرت شفاعتي لثلاثة الخبر ونحوه ٥

السادسة

في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فالامر طلب المراد من الغير
على وجه الاستعلاء بافعل او ليفعل فلان والمعروف فعل يستحق
به المدح والثواب والنهي زجر الغير على وجه الاستعلاء عن فعل
منكر هو الزاجر يستحق به الذم والعقاب وطا ما مروشي الا العالم لا
الظان لمن ذا او قبح ذاك او العالم او المغلب للتاثير وانه لم يامر

وبه أذى الهوى فوقع المنكر ونضيع المعروف وان لا يؤدي بالى ترك معروف
وفعل منكر غيرهما ولا الى تلف الامر والناهي او عضوه او ماله ولحبس والاعزاز
الدين فيبتدى بالوعظ والتذكير ثم بالوعد والوعيد ثم بالقتل والقتال وهما واجبان
على الكفاية لقوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر
وامره تعالى يقتضي الوجوب لقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره وانما كان على الكفاية لمجي من
المتعضه لامة غير معينة ولقوله صلعم مروا بالمعروف وخصبوا وانهوا عن المنكر تنصروا ولا
تجد العين ترى الله بعضى فتطرف حتى تغير او تنتقل

السابعة في الامامة

وان الناس فيها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم للافضل امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام بالنص
خلاف المعتزلة والخوارج فقدموا ابا بكر ثم عمر ثم عثمن بالعقد والاختيار لنا عليهم انما وليكم الله
ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويوتون الزكاة وهم راكعون وهي نزلت في علي عليه السلام
حين اعطى السايل خاتمه وهو راكع ولتبرر رسول الله صلى الله عليه ولا ومن يتول الله ورسوله فان حزب الله هم
الغالبون وفي الاية دليل على ثبوت امامته التي هي الامامة وملك التصرف على الناس كافة في امور مخصوصة
دون المودة والنصرة لسبقه الى الافهام كما اثبته لنفسه سبحانه ولرسوله وفيها ايضا رفع وشان على
حيث جعله لجماعة المومنين وقوله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه بعد ان قرر قوله الست اولى بكم من
انفسكم قالوا بلى والخبر متواتر ولهذا استدل به بعضهم على فضله لنا ان المراد بالمولى الامام وملك
التصرف في الامور المخصوصة وتنفيذ الاحكام الشرعية لا العتق والموالي والناصر وابن العم لسبقه

والازالة ضد الكراهة تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا امر
تخييرا ونهى تحذيرا وكلف يسيرا

الثامنة

ان هذا القران الذي بيننا كلام الله ووحيه وتنزيله وجعلة الاشعرية والكلابية
عبارة وحكاية عن كلام قديم وازلي قايم بذات الباري والمطرفية صفة
ضرورية بقلب ملك وزد مقالهم باخبار نبينا المصدق بالمعجز بانه كلام
الله ووحيه وبقوله حتى يسمع كلام الله اي هذا المتلو ولانه لا قديم سوى الله
ولان القيام حلول في المحال محدثه او حفظه والقديم لا يحتاج الى حافظ او
موجود به اي فاعل له وهو المراد وان لم يجز اطلاقه عليه فنسبته الى الله كلام
الله

التاسعة

ان القران محدث غير قديم وقالت الحشوية بقدمه والكرامية بحدوثه
وليس بمخلوق اي مكذوب ونفت المطرفية الحدوث والقدم لقولهم في
ساير الاعراض لنا انه لو كان قديما لكان مثلا لله ولا مثل له في القدم
ولان الموجود اما الوجوده اول ام لا الاول المحدث والثاني القديم ولانه مرتبه
يقتضي حدوثه فلو لم يترتب لم يفد ولانه في نفسه سابق ومسبوق والسابق
باوقات محصورة محدث اذ ليس بعضه بالقدم اولى من بعض وقوله

وقوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ومن قبله كتاب موسى وخلق كل شيء

الله نزل احسن الحديث

العاشرة

ان محمدا صلى الله عليه وآله نبي صادق خلاف اليهود والنصارى لنا ان الله اظهر على
يديه المعجز عقيب دعوى النبوة لنفسه وهو القرآن الذي تحدى به فصحاء العرب فليأتوا
بحديث مثله فاتوا بعشر سور فاتوا بسورة فلم يعارضوه ولا ياتون بمثله فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا وما نقل احد معارضتهم مع شهرة صيتها الناسخ شرعه والمثبت نبوته مع توفر الدواعي
وكثرة المعارضين وحرصهم على ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره ولو كره
الكافرون ولما عجزوا ثبت ان القران معجز اظهره الله على يديه

فصل

والمعجز فعل من الله كاحياء الموتى وما يجري مجرى فعله كاقداره على المشي على الماء ناقض للعادة
تعلق الفصاحة متعلق بدعوى مدعي النبوة لانه بمثابة من يقول صدقت واظهاره على يد الكاذب
قبيح والله تعالى عن ذلك وقد حصل ذلك في القران فيجب ثبوت نبوة محمد
صلى الله عليه وآله وما بعثه وتصديقه فيما اخبر به وبطل قول اليهود
والنصارى بعدم النسخ كما نسخ موسى شريعة آدم ومن قبله في تزويج الاخوات
لمصلحة تختلف في الاوقات ومثله نقل الصحيح الى السقم والغني
الى الفقر وعكسه لمصلحة وكذلك نقل الشرايع وكما وردت البشارة

الى الافهام والنسبة عليه السلام فيما رواه جعفر الصادق وولايته فرض وولاية نبيهم ثم عقبه بذكر ولايته على
فعال الشاعر لكم من ابيتكم ولا يلتبس الكلام الاجمال المتحول على الاولى وقوله صلى الله عليه وآله انت مني بمنزلة هارون من موسى
الا انه لا نبي بعدي فاثبت له جميع منازل هارون الا النبوة ويثبت الخلافة لقوله اخلفني في قومي واجعل لي وزيرا من
اهلي هارون اخي اشدد به ازري في ليس النبي صلى الله عليه وآله نص في الائمة فيجب علي بعده اذ لم يثبت به
بذلك ثبت امامته واما قولهم العقد واختيار الامة فلم يقع على ابي بكر وعمر وعثمان اجماع لما هو معروف
من احوال الصحابة واختلافهم وقد كسر سيف الزبير ذلك اليوم واستخف بسلمان وضرب عمار واسقط سعد
من منزلته وانكره جماعة من الصحابة على البيعة بعد المهلة وبعض منهم العقو وسكون التابعين بعد
التشريد لا يكون رضا وقد قال علي عليه السلام متحرما والله لقد تقمصها ابن ابي
قحافة وهو يعلم ان محلي منها محل القطب من الرحى الى اخر كلامه وغير الزمان نوردها
ما ذكرناه من الادلة ونحوه من الاخبار وان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب او القى السمع
وهو شهيد

الثامنة والتاسعة في امامة الحسن والحسين عليهما

السلام بعد علي عليه السلام خلاف الخوارج لنا قوله صلى الله عليه وآله الحسن والحسين امامان قاما
او قعدا وابوهما خير منهما والخبر صحيح بلا خلاف فنص على امامتهما وان اباهما خير
واولى منهما وجعله خيرا منهما لان الصحابة اجمعت ان يكون الامام افضل اهل زمانه او من جملة
افاضلهم فثبت امامتهما لنصه صلى الله عليه وآله وبطل ليسا بالاجماع لانهما كانا سيدا اهل
كما كانا سيدا اهل رسول الله صلى الله عليه وآله وكذلك الحسين لم يكن له امر في زمان الحسن

واما انظهر فايدة الخلاف الخبر في زمن كان واحد منفرد ولين كان واحد منهما قد دعا
جامعا للخصال الكمال وبايعه الافاضل من المسلمين فلا اشتباهما وجب البيتر وحصيهم
نازعهما كمعوية ويزيد لقوله عليه السلم انا حرب لمن حاربكما وسلم لمن سالمكما الى غير ذلك من
الاخبار الواردة

العاشرة والامامة بعد الحسين في من دعا

من ولدهما وتجرد للقيام بالمعروف والنهي عن المنكر موطنا نفسه على مباينة الظالمين
وتحمل اعبا الامامة لشرط العلم بما يحتاج اليه الامة في امور دينها بعد معرفة الله
وما يجب له من الصفات وما لا يجوز عليه وعدله وحكمته وصدق نبيه وصحة ما جا به واسرار
التنزيل من الامر والمجمل والخصوص والناسخ والمحكم وضدها وجملة من الاخبار النبوية
المتعلقة باصول الشريعة والفرق بين ما يوجب العلم بها وعكسه وبطرف من العربية
واللغة ليتمكن من معرفة خطاب الله ورسوله والفرق بين الحقيقة والمجاز وبوجوه
من القياس والاجتهاد ليتمكن من رد الفروع الى الاصول وعند الامامية يجب ان يكون اعلم
الناس الثاني الورع وهو الكف عن المحارم والقيام بالفرايض والواجبات
الثالث الفضل بالمحافظة على امور الدين حيث يشار اليه في الفضل الرابع
رباطة الجاش والبسالة عالما بتدبير الحروب وعقد الالوية وتعبية الجيوش
معروفا بذلك في مواطن الحروب وان لم يقتل ويقاتل الخامس السخا بحيث يبذل
الواجب بوضع الحقوق في مواضعها السادس القوة على تدبير الامر بسلامة في

بدنه من الافات المانعة له من القيام بالجهاد كالعمى والجذام والزمن وما اشبه ذلك
جيد الراي حسن التدبير يفزع اليه في المشورة فاذا اكمل هذه الخصال وجب
على الامة اجابة دعوته لقوله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله ولقوله صلعم من سمع واعيتنا
اهل البيت فلم يجبها كبه الله على منخريه في النار جهنم ومن مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة
جاهلية اي اضافة الى مختص بالامام الى غير ذلك واجازت الخوارج الامامة في جميع الناس
والمعتزلة في قريش لنا اجماع على جوازها في ولد الحسنين لاجماع اهل النص الخوارج جوزها
في جميع الناس المعتزلة في قريش وهم خير الناس وخير قريش والامامية قصروها
في اثنا عشر اماما على واثنين وتسعة من اولاد الحسين عليهم السلم وادعوا النص ولم
يصح لنا لانه لو كان لظهر فبطل كبطلان قول غيرهم لان الامة متى افترقت في المسالة على قولين
ثم بطل احدهما تعين الحق في الثاني لا يسقط الحق رايا ادلانه لا دليل على جوازها
في غيرهم فاما قوله صلعم بعد صحة الائمة من قريش فهو مؤكد لمذهبنا لانهم من
قريش ومن للتبعيض بدليل خاتم فضة ولو احتمل التبيين فتحت امامة من قام ودعا من اولاد
الحسنين بالشروط المعتبرة وتنفيها عن غيرهم ونسبتها الى عبد والى غير ذلك وهو حاتمة
الكتاب والحمد لله على التمام والصلوة الكاملة لنبينا الامام محمد واله البررة الكرام في
خطا جامعه المحتاج الى كرم الله حسين جاسم بن عبد الله بن القاسم بن ... العطيكي
في اول المشهر ذي الحجة سنة اربع وثمانين ماية وصلى الله على محمد واله وسلم